إشكالية الأمن الغذائي في الوطن العربي والجهود المبذولة لتحقيقه

ط د. دبار حمزة
جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر
dr-rais2008@yahoo.com

أ د. رايس حدة
جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر
hamzadebbar@gmail.com

The problem of food security in the Arab world and efforts to achieve it

HAMZA Debbar & Prof. -RAIS Hadda
University Mohamed Khider Biskra

Received:2017 *Accepted: 2017* *Published: 2017*

ملخص:

استقطبت مسألة توفير الغذاء اهتماما كبيرا على مستوى الوطن العربي في الآونة الأخيرة، شمل الجانب النظري والانشغالات الأكاديمية كما شمل الجانب التطبيقي والإجراءات العملية. وليس منبع هذا الاهتمام أن الغذاء يشكل جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء، بل لعل فشل هذه الجهود في تجاوز المشكلة الغذائية التي يعاني منها الوطن العربي زاد من ضرورة تقييم ومراجعة هذه الجهود، فقد دخلت أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي مرحلة حرجة، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما والغذائية على وجه الخصوص، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والقفزة النوعية في الدخول الفردية في بعض الدول العربية (النفطية منها)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز. وتعتبر أسباب التبعية الغذائية متعددة ومتشعبة، بالإضافة الى الاختلاف الذي تلعبه في تعميق هذه الأزمة حسب طبيعة الدول من حيث ثقلها السكاني وتوزيعهم بين الريف والحضر، ومحدودية الموارد الطبيعية والمالية، أو عدم نجاعة الهياكل الإدارية والتنظيمية في الدول، وعدم الاهتمام بالزراعة ضمن مخططات التنمية. وهي عوامل لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الإنتاج والإنتاجية واستغلال الطاقات المتاحة.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج الزراعي، الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، التبعية الغذائية.

Abstract:

The issue of Food supply has attracted great attention at. the level of the Arab world in recent times, including the theoretical and academic concerns, as well as the practical aspect and practical procedures.

It is not the source of this concern that food is at the heart of human struggle for survival. Perhaps the failure of these efforts to overcome the food problem of the Arab world has increased the need to evaluate and review these efforts. The situation of agriculture and food in the Arab world has entered a critical stage, The demand for agricultural products in general and food in particular, as a result of high demographic growth rates and qualitative leap in individual incomes in some Arab countries (oil), in addition to the rise in food prices in world markets. To foreign sources to meet this deficit.

The causes of food dependency are multiple and complex, in addition to the difference it plays in deepening this crisis according to the nature of countries in terms of population weight and distribution between rural and urban areas, limited natural and financial resources, inefficient administrative and regulatory structures in countries and lack of attention to agriculture within development plans. Which have a direct or indirect impact on production, productivity and utilization of available capacities.

Key Words : Agricultural production, food security, food gap, food dependency

تمهيد:

يحتل القطاع الزراعي مكانه متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول العربية نظراً لأهميته كمصدر للغذاء والمواد الأولية، وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل تبلغ حوالي 20 %. وهناك مستجدات كثيرة عززت أهمية القطاع تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه، والانجازات العلمية التي تحققت في الآونة الاخيرة، وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات مما يفيد الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بحثاً وتطويراً وإنتاجاً .وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2016 حوالي 142.1 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 6.1 % وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 389 دولار.

وبالرغم من اهمية هذا القطاع في الاقتصاد العربي واستيعابه لأكبر قوة عاملة فيه، إلا أن إخفاقه وعجزه عن تلبية الطلب المحلي المتزايد على السلع الغذائية جعل الدول العربية تصبح منطقة عجز غذائي كبيرة لاسيما في السلع الاستراتيجية التي لا غنى عنها كالقمح مثلا، الأمر الذي فرض على الدول درجة من التبعية والاعتماد على عدد محدود من الدول المتقدمة المصدرة للغذاء مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية.

وعليه، ومن خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

❖ **ما هو واقع الأمن الغذائي العربي، وما هي الإجراءات المتخذة لتحقيقه ؟**

وسنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

- ✓ واقع الإنتاج الغذائي في الوطن العربي؛
- ✓ الفجوة الغذائية العربية؛
- ✓ مؤشرات التبعية الغذائية في المنطقة العربية؛
- ✓ الجهود العربية في مجال الأمن الغذائي.

أولا: واقع الإنتاج الغذائي في الوطن العربي.

1-**الإنتاج النباتي**: تتميز المنطقة العربية بقدرات زراعية كبيرة تمكنها من احتلال الصدارة في الإنتاج النباتي بأنواعه المختلفة وجودته العالية وكمياته المعتبرة وذلك حسب خصائص كل دولة، حيث تقدر المساحة المحصولية للمنطقة العربية سنة 2016 بنحو 51.2 مليون هكتار، تحتل المحاصيل الزراعية الغذائية حوالي 94.4% من إجمالي المساحة الزراعية الكلية، بينما تمثل باقي المساحة مجموع حاصلات الأعلاف والخضر والفواكه والألياف[1]، والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج والإنتاجية لأهم المحاصيل الزراعية في الوطن العربي.

الجدول(01): تطور أهم المجموعات المحصولية في الوطن العربي

المجموعات	متوسط الفترة (2005 -2009)		متوسط الفترة (2010 -2015)		معدل التغيير	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الحبوب	30232	52578	33452	54220	10.65	3.12
الدرنات	561	11555	638	10103	13.73	-12.57
المحاصيل السكرية	407	غ م	472	غ م	15.97	غ م
البقوليات	1276	1369	1433	1375	12.30	0.44
البذور الزيتية	6782	6624	8530	6775	25.77	2.28
الخضر	2428	49662	2414	53301	-0.58	7.33
الفواكه	غ م	23998	غ م	31822	غ م	32.60

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال تحليل بيانات الجدول نلاحظ ان مادة الحبوب شهدت تطور ملحوظاً، فبعدما كان الإنتاج حولي 52.6 مليون طن خلال متوسط الفترة (2005-2009) انتقلت الى 54.2 مليون طن خلال متوسط الفترة (2010-2015) بنسبة زيادة تقدر بحوالي 3.12%، ويرجع سبب هذا التطور الى الظروف المناخية المواتية في الدول العربية الرئسية، بالإضافة الى السياسات الزراعية التي تهدف الى تحقيق تنمية زراعية مستدامة، وكذلك استخدام البذور ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والتي تتلاءم مع الظروف المناخية السائدة في المنطقة العربية، وتحتل مصر المرتبة الأولى في الإنتاج بحوالي 23.24 مليون طن بمعدل 39.9% من الإنتاج العربي من الحبوب تليها المغرب بإنتاج يقدر بنحو 11.58 مليون طن بنسبة 19.88%، تأتي في المرتبة الثالثة العاق بإنتاج يقدر بـ: 7.38% مليون طن بنسبة مساهمة 12.67% من الإنتاج العربي، ويوضح الجدول كذلك أن هناك تطور في المساحة المخصصة في زراعة الحبوب حيث كانت حوالي 30.23 مليون هكتار خلال متوسط الفترة (2005 -2009) تطورت لتصبح المساحة 33.45 مليون هكتار بمعدل نمو حوالي 10.65%

أما عن منتج البطاطس والذي يعتبر المحصول الرئيسي في إنتاج مجموعة الدرنيات في الوطن العربي، فمن خلال الجدول نلاحظ أن الإنتاج شهد انخفاضا ملحوظا، فبعدما كان خلال متوسط الفترة (2005-2009) حوالي 11.55 مليون طن انخفض ليصبح 10.10 مليون طن بمعدل نمو سالب حوالي (-12.57%)، ويعود سبب هذا التراجع الى الحروب والصرعات التي شهدتها بعض المناطق العربية، وتعتبر كل من مصر، الجزائر، المغرب، العراق في مقدمة الدول المنتجة لهذا المحصول، وبكميات تقدر بنحو : 49 مليون طن و1.8مليون طن، 1.6مليون طن علي التوالي بنسب مساهمة تقدر بـ:30.54%، 28%، 11.18%، 10.04% من جملة الإنتاج العربي.

أما عن مجموعة الخضر فقد شهد هذا المنتج ارتفاعا، فبعدما كان خلال متوسط الفترة (2005-2009) حوالي 49.66 مليون طن ارتفع ليصبح 53.30 مليون طن خلال متوسط الفترة (2010-2015) محققا نمو إيجابي 7.33%، وتحتل مصر المرتبة الأولى في إنتاج الخضر بمقدار 29.06% من إجمالي الإنتاج العربي، تليها الجزائر بنحو 23.57% من الإنتاج العربي.

2- **الإنتاج الحيواني والسمكي:** يزخر الوطن العربي بثروة حيوانية هائلة، إلا أنها تتسم بانخفاض إنتاجيتها وخاصة اللحوم الحمراء والألبان بسبب النمط السائد في تربية الثروة الحيوانية الذي يعتمد على النظام الرعوي التقليدي، بالإضافة الى تدهور المراعي في المنطقة العربية وزيادة الحمولة عليها.

شهد الإنتاج الحيواني في عام 2016 تطورات إيجابية إذ سجل زيادة بنسبة 2% بالمقارنة مع عام 2015، ويرجع هذا التحسن الى تطور مستوى الخدمات البيطرية وانتشار وسائل التربية والإكثار الحديث في بعض الدول العربية، فضلا عن التوسع في استخدام التقانة الحديثة وبرامج التحسين الوراثي، وكان محصلة هذه التطورات تحقيق زيادات ملموسة في إنتاج اللحوم والبيض[2]، والجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2016).

الجدول(02): تطور الثروة الحيوانية في الوطن العربي خلال (2005 -2016) **الوحدة** : مليون طن

المجموعات	متوسط الفترة (2005 - 2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اللحوم الحمراء	4.505	4.843	4.866	3.872	3.938	4.013	4.136	4.16
اللحوم البيضاء	2.856	3.250	3.602	3.901	4.122	4.150	4.335	4.36
الألبان	24.974	26.608	26.084	26.221	26.984	27.635	27.099	27.67
البيض	1.388	1.560	1.732	1.786	1.805	1.831	1.791	1.80
الأسماك	3.676	4.136	3.921	4.294	4.621	4.587	4.660	5.02

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

- **إنتاج اللحوم الحمراء:** شهد الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء والتي تتمثل في لحوم البقر والجاموس والأغنام والماعز والإبل تذبذبا، فحسب بيانات الجدول السابق وصل الإنتاج خلال متوسط الفترة (2005-2009) الى 4.5 مليون طن، ليرتفع خلال سنتي 2010 و2011 ليصل إلى4.8 مليون طن، لينخفض بين سنتي 2012و2013 ليصل الى 3.93 مليون طن بنسبة انخفاض تقدر بـ: 18.75%، وبعد ذلك ارتفاع الإنتاج ليبلغ حوالي 4.01و4.13و4.16 مليون طن خلال السنوات 2016،2015،2014 على التوالي، حيث يرجع هذا التطور الى الاهتمام الذي حظي به قطاع الإنتاج الحيواني والسمكي في العديد من الدول العربية[3].

ويتوزع الإنتاج من اللحوم الحمراء في الوطن العربي على الدول حسب طاقة وقدرة كل دولة، حيث تحتل السودان المرتبة الأولى في كمية الإنتاج من اللحوم الحمراء في الوطن العربي بطاقة إنتاجية تقدر بـ: 974 ألف طن، سنة 2015 بنسبة 23.54% من إنتاج الوطن العربي، تليها مصر بإنتاج قدره 797 ألف طن بنسبة 15.78% من إجمالي إنتاج اوطن العربي ثم المغرب بـ:387 ألف طن بنسبة 9.35 ألف طن من إجمالي الناتج العربي، ويتراوح إنتاج بقية الدول العربية الأخرى بين (260-100) ألف طن.

- **إنتاج اللحوم البيضاء:** تعتبر صناعة الدواجن من الصناعات المنتشرة في الوطن العربي نسبة لكفاءة الإنتاج فيها مقارنة باللحوم الحمراء، بالإضافة الى إنتاجها في ظروف يتم التحكم فيها ولا يكون للتقلبات المناخية أثر عليها، الى جانب اعتمادها على الأعلاف المستوردة وبخاصة الذرة الشامية[4]. حيث عرف إنتاج لحوم الدواجن تطورا طيلة

الفترة (2005-2016)، فقد شهدت الفترة (2005-2009) إنتاجا وفيرا بحوالي 2.856 مليون طن ليرتفع الى 3.250مليون طن ثم الى 3.602 مليون طن ليصل الى 3.901 مليون طن خلال السنوات 2012،2011،2010 على التوالي، الى أن وصل الى حوالي 4.36 مليون طن سنة 2016، وقد أدى هذا التطور الى المساهمة بشكل ملحوظ في تغطية الاستهلاك والحد من العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية.

وتعتبر مصر من الدول التي تحتل الصدارة في إنتاج اللحوم البيضاء في الوطن العربي بحجم إنتاج يقدر بحوالي 1319 ألف طن خلال سنة 2015 تليها المغرب بإنتاج يقدر بـ:610 ألف طن ثم السعودية بحوالي 576 ألف طن، حيث تساهم هذه الدول مجتمعة بنسبة 60% من حجم الإنتاج العربي، بينما يتراوح باقي الإنتاج بين (100-512) ألف طن في باقي الدول العربية والتي من بينها الجزائر، سوريا، ليبيا ، اليمن، تونس، الإردن، حيث تساهم هذه الدول مجتمعة بنحو 33% من إجمالي الإنتاج العربي.

- **إنتاج الأسماك:** تشكل منتجات الصيد البحري مصدرا لا يستهان به للحصول على البروتينات التي يحتاجها الإنسان في غذائه اليومي، كما أنها تساعد على تامين احتياجات البلاد من مادة غذائية مهمة[5]، حيث شهد الإنتاج العربي من الأسماك بمختلف أنواعها ومصادرها تطورا متزايدا نسبيا، فقد بلغ الإنتاج نحو 5.02 مليون طن عام 2016، بزيادة تقدر بنحو 7.7% عن الإنتاج عام 2015، والمقدر بـ4.66 مليون طن، ومع ذلك فإن الإنتاج العربي لايمثل سوى نحو 2.9% فقط من الإنتاج العالمي لعام 2016 الذي قدر بنحو 174.1مليون طن، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة بالمقارنة بالإمكانيات التي تملكها المنطقة العربية في مجال الثروة السمكية وتربية المائيات، وهذا بسبب تهميشه ونقص تأطيره، إذ بقي لمدة طويلة يغلب على نشاطه الطابع التقليدي القائم على الاستغلال البدائي للموارد البحرية.

ومن خلال بيانات الجدول يمكن القول بأن الصيد البحري في المنطقة العربية، خلال هذه الفترة شهد تطورا في حجم الإنتاج، فبعد ما كان الإنتاج يقدر بحوالي 3.6 مليون طن خلال متوسط الفترة (2005-2009) شهد إرتفاعا الى 4.6 مليون طن خلال الفترة (2010-2015) بنسبة زيادة قدرها 12.80%، كما أن هناك أربعة دول عربية تحتل الصدارة في إنتاج الأسماك ، هي مصر والمغرب وموريتانيا، عمان بحجم إنتاج على التوالي: 1519 مليون طن، 1369 مليون طن، 644 مليون طن، 257 مليون طن، بنس ماهمة تقدرب: 32.58% ،29.37% ، 13.81%، 5.51% من حجم الإنتاج العربي، بنما تأتي في المرتبة الثانية في مساهمتهم في حجم الإنتاج العربي من الأسماك كل من اليمن، تونس، الجزائر، السودان، بنسب مساهمة على التوالي: 4.20%، 2.83% ، 2.7% ، 2.16% من حجم الإنتاج العربي، وتبقى باقي الدول العربية لا تتجاوز حجم الإنتاج 100 ألف طن.

ثانيا : فجوة الأمن الغذائي العربي.

تعتبر مشكلة الغذاء من أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه البنيان الاقتصادي الزراعي العربي، وهي ناتجة عن عدم التوازن بين المعروض من السلع الغذائية الرئيسية والطلب عليها، مما ادى ذلك الى وجود فجوة غذائية خاصةً في مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسية.

1- **واقع الفجوة الغذائية في المنطقة العربية:** يعتبر العجز الغذائي في المنطقة العربية محصلة الفرق بين الإنتاج المحلي والإستيراد (صافي الواردات) لمختلف السلع الغذائية، وبسبب تخلف القطاع الزراعي وعدم مواكبته لمعدلات النمو السكاني وزيادة الطلب على السلع الغذائية نتج عنه عجز متفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة في بعض السلع الغذائية الأساسية، وهذا العجز استمر لسنوات عديدة، والجدول التالي يوضح تطور الفجوة الغذائية العربية.

الجدول(03): تطور حجم الفجوة الغذائية في المنطقة العربية خلال (2005 -2015) (مليار دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الفجوة	18.6	18.09	24.9	43.18	36.98	34.34	34.83	36.71	34.36	34.18	33.50	32.18
معدل النمو	-	0.16	37.64	37.41	-14.35	-7.1	1.42	5.4	-6.4	-0.52	-2.02	-4.1

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة الفجوة الغذائية العربية في ارتفاع ملحوظ، حيث شهدت الفترة (2006-2008) قفزة كبيرا في حجم الفجوة الغذائية، فكانت سنة 2006 حوالي 18.9 مليار دولار انتقلت الى 24.9 مليار دولار بنسبة ارتفاع تقدر بحوالي 37.64% ثم انتقلت الى 43.18 مليار دولار بنسبة زيادة تقدر بـ : 37.14% ويعود سبب هذه القفزة الرهيبة في قيمة الفجوة الى الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الذي شهدته الأسواق العالمية وبخاصة سنة 2008، إلا أن هذا الاستمرار لم يدم طويلا، حيث شهدت السنوات التي تلت الأزمة انخفاضاً الى حوالي 39.98 مليار دولار سنة 2009 بنسبة قدرها 7.8% عما كانت عليه سنة 2008 واستمر هذا التراجع الى غاية 2011 بقيمة 34.83 مليار دولار، لكنها ارتفعت مجددا سنة 2012 لتصل الى حوالي 36.71 مليار دولار، وانخفضت بعدها الى حوالي 34.36 مليار دولار سنة 2013، حيث يعود هذا التحسن الملحوظ في قيمة الفجوة الى الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لتحسين وزيادة الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية من خلال برامج ومشروعات ذات علاقة بالأمن الغذائي والتي يمكن أن توضع في إطار مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي.

وبقيت قيمة الفجوة في تحسن مستمر خلال السنوات 2014 ،2015 ،2016 الى حوالي: 34.18، 33.50، 32.81 مليار دولار ويعود سبب هذا التراجع الى التهاوي في أسعار النفط بالإضافة الى التحسن في مستوى المخزون الإستراتيجي لبعض السلع الغذائية الرئيسية.

2- **تركيبة الفجوة الغذائية العربية:** تتشكل الفجوة الغذائية العربية من مختلف السلع المكونة لسلة الغذاء العربي، والتي يمكن توضيحها في الجدول 4.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن هناك عجز مزمن ومتفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة نسبيا في بعض السلع الغذائية الأساسية، في مقدمتها الحبوب بحوالي 71.2% من إجمالي قيمة الفجوة لسنة 2015، ويحتل القمح من حيث الاهمية النسبية المركز الأول في قائمة السلع ذات الفجوة المرتفعة بنسبة تقدر بحوالي 44% من قيمة فجوة الحبوب ونحو 31.4% من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية، تليه اللحوم بنسبة 17.4%، والألبان بنسبة 8.7% والسكر بـ: 8.6% والزيوت بـ: 6.5%، ومن حيث تطور هذه الفجوة الغذائية العربية، فقد عرفت قيمة الفجوة ارتفاعا مستمرا خلال السنوات (2005 -2009) فكانت سنة 2005 حوالي 18.6 مليار دولار، وانتقلت الى 24.9 مليار دولار ثم الى 36.38 مليار دولار، وبعدها انخفضت الى حدود 34.00 مليار دولار خلال السنوات 2010

الى 2014 لتعاود النزول خلال سنتي 2015 و2016 بحوالي 33.50 مليار دولار و31.81 مليار دولار حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من قيمة الفجوة الغذائية حوالي 84.30 دولار عام 2015 ونحو 79.75 دولار سنة 2016 محققا بذلك تراجعا نسبيا في المتوسط العام.

بينما نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن جملة الخضر والفواكه قد حققت إكتفاءاً ذاتيا تاما، وهذا خلال فترة الدراسة اي من سنة 2005 الى 2015 وذلك في حدود 03 الى 08 مليون دولار كذلك عرف منتج البطاطس إكتفاءا ذاتيا هو كذلك خلال السنوات 2015،2014،2013،2012،2011 بحوالي: 0.07،0.11،0.17،0.13،0.01،0.1 مليار دولار، أما عن اللحوم بمختلف أنواعها فقد كانت الفجوة في تطور وارتفاع مستمر خلال سنوات 2005 الى 2013 بحوالي 1.40 مليار دولار الى غاية وصولها 4.29 مليار دولار سنة 2013، وبعدها شهدت تراجعا خلال السنوات 2014، 2015، 2016، لتتراوح عند القيمة 6.80 مليار دولار، أما عن الأسماك فقد سجلت فائض في إنتاجها إلا أن هذا الفائض في تراجع مستمر فبعد ما كان حوالي 1.48 مليار دولار سنة 2005 إنخفض الى 0.53 مليار دولار سنة 2010 ليبقى مستقرا خلال السنوات 2011 الى غاية 2013 ليعاود الإرتفاع سنة 2014 ليحقق مبلغا يقدر بحوالي 1.42 مليار دولار وبعدها 1.31 مليار دولار سنة 2015 وينخفض الى 0.76 مليار دولار سنة 2016.

3- **التوزيع الجغرافي للفجوة الغذائية العربية**: تختلف مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية وفقا لأعداد السكان ومستويات دخولهم، والنماط والعادات الإستهلاكية السائدة، هذا بجانب حجم الموارد الزراعية الطبيعية، المساحة وكفاءة استخدامها[6].

الجدول(05): نسبة مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية خلال (2008 -2015)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
السعودية	19.60	22.30	21.00	20.20	25.06	17.61	24.49	24.73	18.58	21.51
الجزائر	10.60	12.60	11.60	12.79	6.95	13.71	17.02	16.97	13.24	12.83
مصر	14.20	12.40	13.30	15.18	15.21	19.88	16.01	18.93	12.09	15.24
الإمارات	10.50	12.00	11.30	16.90	17.08	12.09	5.18	5.23	15.20	11.72
المغرب	8.30	5.60	7.00	0.17	-0.35	2.01	-	-	-	3.79
اليمن	5.10	5.40	5.30	4.73	3.64	-	5.55	4.59	3.95	4.78
سوريا	3.20	5.20	4.20	2.51	1.93	-	-	-	-	3.41
العراق	4.40	5.00	5.20	1.63	3.39	2.88	4.79	2.87	7.26	4.16
تونس	3.90	4.40	4.20	3.01	2.01	1.67	-	-	-	3.20
الأردن	4.30	3.50	3.90	1.95	5.11	3.04	2.60	2.64	4.36	3.49
ليبيا	2.40	2.80	2.30	4.18	3.50	-	3.00	2.49	2.78	2.93
السودان	1.80	2.70	2.60	1.94	2.09	1.38	2.65	3.19	2.46	2.31
الكويت	2.20	2.50	2.60	3.80	3.17	3.71	4.34	5.31	5.67	3.70
لبنان	2.20	2.50	2.40	2.64	3.96	3.12	3.32	2.75	3.13	2.89
عمان	3.00	1.70	2.30	2.27	1.01	1.94	2.43	2.75	2.62	2.22
قطر	1.30	1.40	1.70	3.88	3.08	2.96	3.63	4.18	3.06	2.80
موريتانيا	0.70	0.80	1.30	0.60	-	-	-	-	-	0.85
البحرين	0.70	0.80	0.80	0.80	1.52	0.73	1.67	1.45	1.37	1.09
فلسطين	0.70	0.80	0.70	0.62	0.40	0.49	0.59	0.58	0.18	0.56
الصومال	0.60	0.70	0.70	0.68	-	-	-	-	-	0.67
جيبوتي	0.30	0.30	0.30	0.50	0.49	0.39	-	-	-	0.38

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك أربعة دول تساهم في ما يقارب حوالي 50% من قيمة الفجوة الغذائية العربية، حيث تحتل السعودية المرتبة الأولى بنسبة مساهمة تقدر: 18.58% سنة 2016، والثانية هي الإمارات بنسبة 15.20% والجزائر 13.24% ومصر 12.09% وشهدت نسبة مساهمة الدول في قيمة الفجوة تذبذبا ملحوظا حيث كانت خلال سنة 2008 في كل من السعودية والجزائر ومصر حوالي: 19.60% ، 10.60%، 14.20% ، على التوالي، انتقلت الى 20.20%، 12.79% ، 15.18% سنة 2011، لتعاود وتنخفض الى 18.58%، 13.24% ، 12.09% ، سنة 2016.

في حين عرفت بعض الدول العربية الأخرى زيادة في نسب مساهمتها، إلا أن المغرب شهدت انخفاضا في نسبة المساهمة من 8.3% سنة 2008 الى 0.29% سنة 2012 ثم 0.2% سنة 2014، ويعود هذا التفاوت في نسب مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية الى عدة عوامل من بينها أعدا السكان وأنماط معيشتهم، بالإضافة الى ضعف الموارد الزراعية وعدم نجاعة السياسات الزراعية ومستوى دخولهم.

ثالثا: مؤشرات التبعية الغذائية العربية:

تعبر هذا المؤشرات على مدى قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها من المواد الاستهلاكية الأساسية، وتكون مرغمة على توفير هذه الموارد عن طريق الاستيراد من الخارج لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان لنقص التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة، ويضم هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية والتي يعبر كل منها عن بعد من الأبعاد لظاهرة التبعية الغذائية، إذ يلقي كل منها الضوء على مدى اعتماد بلد ما على الخارج في تدبير حاجاته الغذائية والتي تفيد في تقويم وضعية التبعية الغذائية في فترة زمنية معينة[7]، ولتحديد درجة التبعية الغذائية لمختلف الأقطار العربية وجب استخدام المؤشرات الغذائية التالية:

1. **مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء:**

وهو معكوس نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي، وقد تم احتساب هذا المؤشر من نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموع السلع الغذائية الرئيسية، وترجيح هذه النسب بأوزان تعكس الأهمية النسبية لها على سلم الحاجات الأساسية، وبما أنه أصبح معروف أن جوهر مشكلة الغذاء تنبع من كون الغذاء سلعة غير مرنة أي أنه لا يمكن استبدالها أو الاستغناء عنها، كما أن الطلب عليها يزداد على مستوى العالم، وأن هذا الطلب يتفوق على العرض في كثير من أقطار العالم وبخاصة الأقطار النامية، وعليه يمكن استخراجه من المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الإعتماد على الخارج} = \frac{\text{الكمية المستوردة}}{\text{كمية المتاحة للإستهلاك}} \times 100$$

الجدول(06): مؤشر مدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية من مادة القمح

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المعدل
الحبوب	52.80	48.48	53.60	58.27	52.33	57.79	58.42	63.66	64.57	52.91	55.90	56.25
البقول	56.97	52.08	61.15	54.24	51.69	64.62	59.53	53.55	56.64	28.38	55.10	53.99
السكر	112.65	104.88	92.55	99.67	84.08	103.11	93.77	83.61	119.31	93.04	90.52	97.93
الزيوت	79.46	76.08	79.98	90.82	87.93	73.60	88.20	84.16	69.73	93.84	70.33	81.28
اللحوم	22.28	21.88	20.64	24.16	24.89	26.67	28.35	28.72	30.33	31.79	22.31	25.64
الألبان	35.42	36.32	35.09	34.31	33.87	37.14	50.33	39.39	36.75	30.78	26.21	35.96

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنطمة العربية للتنمة الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متوسط نسب جملة الاعتماد على الخارج في مختلف المواد الغذائية المبينة قد سجل ارتفاعا خطيرا خلال المدة 2005-2015، ففي محصول الحبوب شهد هذا المؤشر تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض من 48.8% سنة 2006 الى 64.57% سنة 2013 إلا أن المؤشر بصفة عامة في سلعة الحبوب يشهد ارتفاعا كبيرا، أما عن مادة البقول فقد ارتفعت النسبة من 56.97% سنة 2005 الى 64.62% سنة 2010 لتنخفض الى نسبة 28.38% سنة 2014، حيث شهد المعدل العام لمؤشر البقول 53.99% خلال مدة الدراسة، في حين بلغت مادة السكر معدلات قصوى في مؤشر الاعتماد على الاستيراد حيث تراوحت النسبة بين83.61 و112.65% وكان المعدل العام لمؤشر هذه المادة هو 97.93 % خلال مدة الدراسة، أما مادة الزيتون فقد شهدت تذبذبا في مؤشرها، فكان المؤشر79.46% خلال سنة 2005 ليرتفع الى90.81% سنة 2008 وينخفض الى84.16% سنة 2012، ليعاود الارتفاع سنة 2014 الى حدود 93.84% وهذا بمعدل عام 81.28%، بينما تعتبر مادتي اللحوم والألبان من المواد التي مؤشراتها بعيدة عن منطقة الخطر نظرا لانخفاض مؤشراتها، حيث حققت مادة الألبان مؤشر 35.42% سنة 2015 ليرتفع هذا المؤشر الى حدود 50.33% سنة 2011 ليعاود وينخفض الى حدود 26.21% سنة 2015 بينما المعدل العام لهذه المادة يبلغ 35.96%، أما بالنسبة لمادة اللحوم فتعتبر من بين السلع التي هي بمنئ على منطقة الخطر اي أن المنطقة العربية تعتمد على الاستيراد لاستهلاك هذه المادة بشكل قليل بالمقارنة مع مختلف السلع ذات الأهمية البالغة.

2. مؤشر نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية الى حصيلة الصادرات الكلية:

يفيد هذا المؤشر في قياس مدى قدرة الدولة على دفع ثمن وارداتها الغذائية من حصيلة صادراتها الكلية، وبالتالي كلما زادت قدرة الدولة على دفع ثمن وارداتها الغذائية من حصيلة صادراتها كلما انخفضت نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية وكانت الدولة أقل حرجا من منظور التبعية الغذائية.

الجدول (07): مؤشر جملة مدفوعات الواردات الغذائية الى حصيلة الصادرات الكلية

	متوسط الفترة 2005 - 2009	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
الأردن	26.64	0.38	0.41	0.57	0.15	0.15	2.57
الإمارات	2.77	0.07	0.07	0.06	0.05	0.04	0.28
البحرين	4.09	0.04	0.04	0.04	0.03	0.03	0.39
تونس	9.00	0.09	0.09	0.15	0.09	0.06	0.86
الجزائر	9.56	0.12	0.07	0.18	0.11	0.15	0.93
جيبوتي	36.64	0.65	0.65	0.65	0.49	0.46	3.59
السعودية	5.61	0.05	0.06	0.06	0.06	0.09	0.54
السودان	3.13	0.00	0.06	0.10	0.12	0.03	0.31
سوريا	11.04	0.29	0.25	0.25	0.05	0.05	1.08
الصومال	1.01	1.16	1.16	1.16	0.88	0.84	0.57
العراق	5.79	5.89	5.89	5.89	0.06	0.06	2.14
عمان	3.31	0.03	0.02	0.02	0.02	0.05	0.31
فلسطين	28.45	0.47	0.48	0.22	0.08	0.07	2.71
قطر	1.32	0.01	0.02	0.02	0.01	0.03	0.13
الكويت	2.18	0.02	0.02	0.01	0.01	0.00	0.20
لبنان	31.86	0.40	0.73	0.87	0.83	0.81	3.23
ليبيا	4.48	0.04	0.04	0.04	0.03	0.03	0.42

مصر	25.74	0.36	0.49	0.47	0.35	0.46	2.53
المغرب	15.82	0.22	0.23	0.22	0.00	0.16	1.51
موريتانيا	33.90	0.24	0.24	0.24	0.17	0.16	3.18
اليمن	28.50	0.40	0.51	0.49	0.37	0.35	2.78
المجموع	13.85	052	0.55	0.56	0.19	0.19	1.44

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

يتضح من خلال هذا الجدول أن نسبة هذا المؤشر على المستوى العربي قد بلغ نحو 1.44% مما يعني أن الوطن العربي يعتبر في منطقة الأمان الغذائي في ظل إجمالي المدفوعات من الواردات الغذائية الى قيمة صادراتها بسبب ارتفاع قيمة الصادرات البترولية، كما تبين أن أكثر البلدان العربية أمانا بالنسبة لهذا المؤشر خلال فترة الدراسة (2005 -2015)، أما أكثر الدول العربية أمانا هي الإمارات ، قطر الكويت، عمان، السودان، بـ: 0.28% ، 0.13% ،0.20% ،0.31% ، 0.31% على التوالي ويعود سبب هذا الأمان الكبير هو ارتفاع قيمة صادراتها بحكم أنها دول تعتمد على البترول في صادراتها وعليه تكون قيمة صادراتها مرتفعة، أما الدول التي تأتي في المرتبة الثانية والتي تعتبر هي كذلك في منطقة الأمان الغذائي هي: البحرين، السعودية، الصومال، ليبيا، تونس، الجزائر بنسب تتراوح بين 0.39% و 0.93% ويعود هذا الارتفاع هو أن معظم الدول لديها تنوع في صادراتها ولكن بكميات متواضعة أدت الى انخفاض قيمة صادراتها وبالتالي ارتفاع المؤشر، أم المجموعة الثالثة من الدول العربية التي تعتبر في منطقة التبعية الغذائية العادية، هي : الأردن بنسبة 2.57% ، لبنان 3.23% ، و مصر 2.53%، موريتانيا 3.18% ، و اليمن 2.78% ، والملاحظ أن هذه الدول مؤشراتها مرتفعة نوعا ما بسبب تخبط معظمها في الحروب والنزاعات الأهلية أدت الى زعزعت الهياكل والقطاعات الاقتصادية لديها وبالتالي انخفاض قيمة صادراتها الى العالم الخارجي مما أدى الى ارتفاع قيمة هذا المؤشر الدال على أن هذه الدول لا تعتمد بشكل كبير في الاستيراد على القيمة المحصلة من الصادرات الكلية لديها.

3. **مؤشر مدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية:**

يقيس هذا المؤشر إمكانية الدول العربية في مواجهة المشاكل الغذائية المتعلقة بنقص التمويل من المواد الغذائية لأسباب سياسية وعسكرية واقتصادية بدلالة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الى جملة الحاجات الغذائية، أي أنه إذا توقف الإمداد الغذائي عن طريق الاستيراد لأحد الأسباب المذكورة آنفا، هل يمكن للمخزون الاستراتيجي الغذائي المخصص لهذه الحلات أن يغطي هذا العجز أم لا، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (08): مؤشر مدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية من مادة القمح

	عدد الكان (ألف نسمة)	الحاجيات الغذائية (طن)	المخزون الإستراتيجي	المؤشر
2008	342864.73	48001.06	8616.538	17.95
2009	353395.82	49475.41	8874.673	17.94
2010	361370.24	50591.83	8668.032	17.13
2011	362163.27	50702.86	18304.5	36.10
2012	371527.4	52013.84	19692.8	37.86
2013	369480.35	51727.25	56600	109.42
2014	377701.14	52878.16	1549.06	2.93
2015	387281.34	54219.39	1310.45	2.42

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المنضمة العربية للتنمية الزراعية:

- تقرير اوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر شهد خلال السنوات 2008،2009 استقرارا بـ: 17.95% ، 17.94% على التوالي لينخفض سنة 2010 الى 17.13% ، ليقفز بعدها الى حدود 36.10% ، 37.86% خلال سنتي 2011،2012 على التوالي، بعدها شهد قفزة قياسية سنة 2013 ليبلغ حوالي 109.42% ويعود سبب هذا الارتفاع الى المخاطر والصراعات التي شهدتها المنطقة العربية، ليتهاوى مرة أخرى الى أدنى مستوياته سنة 2014، 2015 بـ: 2.93% ، 2.42% على التوالي، من خلال هذا التحليل نستنتج أن عدم قدرة الدولة على تحقيق أمنها الغذائي قد يؤدي الى المجاعة وبالتالي حدوث ضغوط سياسية تؤدي الى عدم الاستقرار.

إن تزايد الاعتماد على المصادر الخارجية يؤدي الى تفاقم درجة الانكشاف الغذائي وبالتالي يؤدي الى تطور التبعية الغذائية بشكل مستمر، فارتفاع كميات وقيمة المستوردات من السلع الاستراتيجية وارتفاع قيمة الدعم الحكومي لهذه السلع نتيجة لطبيعتها التي تجعل الدولة تتحمل في كل سنة مزيدا من فروق الأسعار، مما يثقل كاهلها ويزيد من حجم ديونها الخارجية، والتبعية الغذائية بالإضافة الى استنزاف المستمر والمتصاعد للموارد الاقتصادية تتحمل بلا شك في طياتها مخاطر التبعية والمتمثلة في استعمال الدول المتقدمة للغذاء كسلاح للضغط على الشعوب المستوردة من أجل تطبيق سياساتها أو تأييدها أو السكوت عن ممارستها في العالم[8].

رابعا- الجهود العربية في مجال الأمن الغذائي

1- **زيادة الإنتاج وعرض الغذاء:** في هذا المجال تقوم الحكومات العربية بتشجيع زيادة إنتاج وعرض مختلف السلع الغذائية منتهجة في ذلك العديد من السبل مثل[9]:

- ✓ استخدام الأسعار التشجيعية المعلنة مسبقا؛
- ✓ تقديم القروض الزراعية بنسبة فوائد أقل من البنوك التجارية؛
- ✓ توفير الدعم والحوافز والخدمات الفنية للمزارعين؛
- ✓ توفير البنية الأساسية للقطاع الزراعي؛
- ✓ تأمين حرية الاستيراد للقطاع الخاص وتوفير التسهيلات لضمان انسياب السلع المستوردة؛
- ✓ تثبيت أسعار المحاصيل السريعة التأثر بداية كل موسم.

وفي هذا السياق سوف نستعرض برامج بعض الدول وتكاليف تنفيذها[10]:

في **الأردن** مثلا تم إعداد البرنامج المتكون من إدارة الموارد المائية، تكثيف الإنتاج تنويع نظم الإنتاج ومنهج المشاركة حيث تقدر تكاليفه نحو 33 مليون دينار يضم 17 مشروعا.

كذلك في **تونس** تم تنفيذ برنامج جهوي يهدف إلى تحسين ظروف معيشية السكان وتوفير فرص عمل، حيث ساعدت تلك البرامج إلى تقليل نسبة الفقر التي وصلت إلى 3.9% عام 2005 مقابل 4.2% سنة 2000.

وفي **السودان** تم تنفيذ البرنامج الخاص بالأمن الغذائي الذي يهدف إلى رفع الانتاجية وزيادة إنتاج الغذاء وتقدر تكلفته بحوالي 1.9 مليون دولار و147 مليون دينار سوداني.

وفي **الجزائر** تعمل الدولة على زيادة وعرض الغذاء من خلال الخطط التنموية الهادفة إلى تنويع وتكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الملائمة لتحسين الأمن الغذائي ومن بين هذه الخطط هو البرنامج التكميلي لدعم النمو

للفترة 2005-2009 والذي يتعلق بالأعمال التالية: تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط، تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج، إنشاء مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها، حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي، تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها، حماية المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية، وتقدر الاعتمادات المقررة لتمويل هذا البرنامج 300 مليار دينار جزائري.

2- **في مجال توزيع وتوفير الغذاء**[11]: يعتبر توزيع وتوفير الغذاء من أهم مكونات الأمن الغذائي حيث تعمل الدول العربية على تطوير نظم التوزيع التي شهدت تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية في العديد من الدول العربية في إطار المنافسة الحرة وسياسات اقتصاد السوق ومشاركة القطاع الخاص في عمليات إنتاج واستيراد وتوزيع السلع الغذائية، واشتملت الجهود المبذولة في هذا الصدد على:

- ✓ تطوير نظم الرقابة المتعلقة بمطابقة السلع للموصفات القياسية؛
- ✓ ضمان توفر هذه السلع في الأسواق طول العام ومنع الاحتكار؛
- ✓ تنظيم الأسواق والتجمعات؛
- ✓ توفير مخزون مناسب من السلع الضرورية؛
- ✓ إنشاء الأسواق المركزية لبيع المنتجات الزراعية في المدن الرئيسية؛
- ✓ تقديم الدعم للسلع الرئيسية التموينية؛
- ✓ إنشاء الطرق الحديثة لتسهيل نقل السلع الزراعية بين جميع المناطق؛
- ✓ قيام القطاع الخاص بإدارة أسواق الجملة.

وعن جهود الدول العربية في هذا المجال هي **الأردن** مثلا إذ يتلقى سكان المناطق المصنفة أكثر فقرا فيها مساعدات متكررة من صندوق المعونة الوطني تتراوح بين 35 دينار أردني كحد أدنى للأسرة الصغيرة و 156 دينار أردني للأسرة الكبيرة، حيث بلغت حجم المسعدات المقدمة لهذه الأسر منذ عام 2003 حوالي 44 مليون دينار سنويا.

أما في دولة **فلسطين** فقد اشتملت الجهود في إعادة بناء مخزون استراتيجي ومخزون طوارئ للسلع الغذائية بالإضافة إلى توزيع مواد غذائية أساسية بمعدل كل شهرين بعدد حوالي 120 ألف أسرة فلسطينية في غزة والضفة الغربية من اللاجئين والفلاحين زيادة على شق طرق زراعية في المناطق الريفية.

بينما في **المغرب** لعبت البرامج الوطنية وخاصة برامج ذات الطابع الاجتماعي الاقتصادي الهادفة إلى محاربة الأمية والفقر والنهوض بالمناطق النائية والريفية من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من الكهرباء ومرافق صحية وتحسين ظروف المعيشة للسكان ومستويات دخولهم، ومن ثم ترتفع قدراتهم للحصول على الغذاء.

في **مصر** تعمل الدولة على توفير احتياجات السكان من السلع الغذائية الرئيسية وبالسعر المناسب من خلال توزيع البطاقات التموينية لمحدودي الدخل حيث خصصت الدولة ما نسبته 16.1% من ميزانية الدعم المخصصة

لجميع القطاعات لدعم السلع التموينية وهذه النسبة من إجمالي الدعم المقدر سنة 2007/2006 بحوالي 54 مليار جنيه، أما موريتانيا تتقسم جهود وتوزيع وتوفير الغذاء وجعله في متناول المستهلكين إلى قسمين متكاملين هما:

- ✓ أنشطة المصالح الحكومية تقوم بالبرمجة والتخطيط والتأطير؛
- ✓ أنشطة القطاع الخاص في تطوير إنتاج السلع الغذائية وتوفيرها.

3- **في مجال الرقابة على الغذاء وحماية المستهلك:** يشهد العالم في النصف الثاني من القرن الماضي تقدما غير مسبوق في تقنيات الإنتاج الزراعي من استخدام أسمدة ومبيدات وكذلك التصنيع الغذائي مما ساهم في إحداث زيادة ملموسة في مقدار الأغذية المتاحة وتحسين مستوى التغذية لدى السكان.

إلا أن هذه التقنيات والمواد الكيماوية المستخدمة لزيادة الإنتاجية وإطالة مدة الصلاحية، تزيد من قلق المستهلكين إزاء جودة الأغذية وسلامتها من عدمها.

وفي نفس الوقت فإن زيادة الصناعات الغذائية وسرعة تطوير التجارة الدولية واتساع نظم توزيع الأغذية رفعت من احتمالات ومخاطر انتشار الأمراض البشرية والحيوانية التي تنتقل عدوها عن طريق الأغذية والتي من بينها مرض (جنون البقر) الذي ألحقت أضرار بالغة بصناعة إنتاج لحوم البقر في المملكة المتحدة، لهذا يجب الاهتمام الكثير من قبل الهيئات المعنية بإصدار وتنفيذ التشريعات الخاصة بالرقابة على الأغذية[12].

وتعتبر الرقابة على الغذاء من أهم الوسائل التي تحقق سلامة الغذاء وتضمن حماية المستهلك وتمثل المقومات الأساسية للرقابة الغذائية في القوانين والتشريعات والموصفات القياسية والأجهزة الفنية القائمة على التفتيش وأجهزة المختبرات والنوعية والرقابة الشعبية وفيما يلي بعض جهود الدول في مجال الرقابة على الغذاء وحماية المستهلك:

- في **الأردن** إلى جانب دور المؤسسات الغير حكومية مثل جمعية حماية المستهلك تقوم وزارة الزراعة والصحة ومؤسسات المواصفات القياسية بتقديم برامج التوعية الغذائية للمستهلك، والقيام بفحص الأغذية ومطابقتها للمواصفات القياسية بالإضافة إلى منع تداول أي غذاء أو إدخاله للدول العربية قبل فحصه وثبوت صلاحيته.
- وفي **الجزائر** تولي الدولة أهمية كبيرة للرقابة الغذائية عن طريق تنفيذ برامج عديدة عبر أجهزة الإعلام والملتقيات التي تهدف إلى تحسين الخدمات العامة ورفع المستوى الصحي والحماية ضد الغش، وقد تم إنشاء إدارة الرقابة على الأغذية وتقوية المؤسسات المختصة وتطوير إمكانيات البحث والتحليل في هذا المجال.
- وفي **مصر** تقوم الحكومة بحملات التوعية والإرشاد الغذائي والرقابة على الأغذية فعلى سبيل المثال تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بدمج برامج الثقافة السكانية في برنامج الإرشاد الزراعي مما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة الريفية كما تقوم وزارة التجارة والتخزين بتنفيذ برامج إعلامية لزيادة الوعي لدى المستهلكين.

4 - استراتيجية الأمن الغذائي وأهدافها: تواجه الزراعة العربية العديد من المعوقات والتحديات التنموية التي أدت إلى بقاء العجز والنقص النسبي من الغذاء في بعض البلدان العربية، حيث تظهر تحديات الدول العربية عند مقارنة

أوضاعها بنظيرتها في الدول المتقدمة أو حتى بعض الدول النامية، هذا الأمر أدى ببعض المهتمين بالقضايا العربية من منظمات عربية ومجتمع مدني "المنظمة العربية للتنمية الزراعية" إلى ضبط أهم معوقات التي تواجه الزراعة العربية وصياغة أساليب جوهرية للتعامل مع هذه القضايا تتمثل في توجهات رئيسية تقلص من أعباء وانعدام الأمن الغذائي[13]، وقد تطلب ذلك العمل على تفعيل المسارات الآتية:

- ✓ التنسيق بين الاقتصاديات الزراعية العربية على الصعيد الإقليمي، وذلك وفقا للميزة النسبية والمكانية للإنتاج الغذائي والتي تقودنا إلى الصيغ الشاملة التي تتمتع بها بلدان الأقاليم العربية؛
- ✓ الاهتمام بتنمية الموارد المائية عن طريق التنسيق والتعاون فيما بين الدول العربية وغيرها من دول الجوار غير العربية، وكذلك تطوير قاعدة البيانات والتشريعات المحددة لنمط توطينها، وكذلك تحفيز الاستثمار في نظم الري المختلفة باعتبارها جزءا من البنية الرئيسية لتطوير الزراعة العربية؛
- ✓ تطوير الموارد الأرضية الزراعية وتنميتها، سوآءا من خلال التوسيع الأفقي في الأراضي الزراعية أومن خلال المحافظة على البيئة الزراعية فضلا عن التنسيق الإقليمي للسياسات التشريعية المرتبطة باستخدام الأراضي لإنتاج الغذاء أو للري؛
- ✓ تطوير القدرة البشرية الزراعية وبنائها وتنميتها من خلال برامج التنمية البشرية، ولاسيما الخدمات الصحية والتعليمية والتدريبية، وتمكين القدرات الشرائية للعامل الزراعي من خلال إعادة توزيع استخدامه داخل المناطق الإقليمية العربية؛
- ✓ تطوير استخدام رأس المال الزراعي، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير المناخ الملائم لتدفقاته وتأمين مخاطره ولاسيما البيئة التي قد تعرضه لمسارات الجفاف والتقلبات المناخية؛
- ✓ السعي إلى التطور والتحديث التقني الزراعي من خلال نقل وتطوير التقنيات الزراعية أومن خلال تحفيز نظم البحث الزراعي وتوفير التمويل اللازم لها؛
- ✓ تعظيم مزايا الأمن الغذائي من خلال تفعيل التجارة الخارجية الزراعية سواء العربية البينية أو الإقليمية وذلك من خلال إزالة القيود أمام انسياب الصادرات والواردات الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
- ✓ الحد من الفقر الريفي العربي من خلال برامج إقليمية عربية متكاملة والاهتمام بالأنشطة الريفية والصناعات الزراعية الصغيرة؛
- ✓ تطوير مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في برامج تطوير إنتاج الغذاء سواء من حيث تمويل الغذاء أو تسويقه أو من حيث توفير المستلزمات الزراعية؛
- ✓ مراعاة التطورات الاقتصادية الدولية، ومحاولة التكيف معها في حدود عدم الأضرار بتدفقات الغذاء محليا أو عالميا والمؤدية إلى تعظيم أوضاع الأمن الغذائي.

أ- **أهدافها**[14]: تنبثق عن هذه التوجهات أهداف طويلة الأجل لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في العقدين القادمين وهي:

- ✓ انتهاج المنظور التكاملي في استراتيجية الموارد الزراعية العربية؛
- ✓ الوصول إلى سياسات زراعية عربية مشتركة؛
- ✓ زيادة القدرة على توفير الغذاء الأمن للسكان؛
- ✓ تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية؛
- ✓ تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

ب- وسائل تحقق الأهداف الاستراتيجية[15]:

- ✓ تعزيز التكامل الاقتصادي العربي؛
- ✓ تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا؛
- ✓ تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي.

الخاتمة:

تظهر مشكلة الغذاء العربي بشكل واضح من خلال الفجوة الغذائية الكبيرة واتساعها سنة بعد أخرى، والارتفاع والتذبذب السريع للأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية التي تستوردها الدول العربية بشكل كبير في ظل انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي بسبب انخفاض قيمة الناتج الزراعي مقارنة بالاحتياجات الغذائية.

إن كل الجهود العربية أسفرت على إنتاج غذائي لا يلبي احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان، إذ أن نصيب الفرد العربي من الغذاء يبقى متواضعا من حيث الكمية وليس من حيث السعرات الحرارية، وبهذا كانت نسب الاكتفاء الذاتي منخفضة، وهو ما يستدعي القيام بنهضة زراعية عربية مشتركة تحقق المطلب الغذائي العربي.

الهوامش والإحالات:

[1]-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2006، ص76.

[2] - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2017، ص58.

[3] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2011، ص28.

[4] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ص11.

[5] - د.هوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي العربي، حالة الجزائر، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، ط2010،1، ص204

[6] - المنظمة العربية التنمية الزراعية، تقرير اوضاع الأمن الغذائي، 2016، ص30.

[7] - أحمد عبد الغفور، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص255.

[8] - أحمد عبد الغفور، نظرة إقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، مرجع سابق، ص263.

[9] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القضاء على الجوع في العالم حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، تقرير أوضاع الأمن الغذاء العربي لعام 2006، الخرطوم، السودان، 2006. ص 73

[10] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القضاء على الجوع في العالم السبيل الوحيد للبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ2005، الخرطوم، السودان، ص ص 62 - 63

[11] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي لعام 2006، مرجع سابق ذكره، ص 73.

[12] - سمير سالم الميلادي، الرقابة على الأغذية وحماية المستهلك في الدول العربية، المركز العربي للتغذية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص 01.

[13] - سالم اللوزي وآخرون، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 -2025، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، مصر، 2007، ص 06.

[14] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، موجز إستراتيجية التنمية الزراعية للعقدين القادمين، متاح على: www.aoad.org/strategy/summary.htm

[15] - نادية سحابة، صبرينة لطرش، الأمن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة سكيكدة، يومي 7 -8 ديسمبر 2011، ص 13.